اختتام المحادثات بين السلطات اليمنية وبعثة صندوق النقد الدولي والتوصل إلى توافق على مستوى الخبراء

البنك المركزي

نشرة دورية فصلية تصدر عن البنك المركزى اليمنى - عدن

أبريل - مايو - يونيو 2026 - العدد (صفر) | 8 صفحات

محافظ البنك المركزي: شركة الشبكة الموحدة للأموال ركيزة أساسية لتطوير منظومة المدفوعات وتعزيز الشمول المالي

اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الاستيراد تعقد اجتماعها السادس لعام 2026 وتناقش عدداً من الملفات التنظيمية والاقتصادية

البنك المركزي اليمني يستعرض التطورات النقدية والمالية لشهر مايو 2026

ص 3

كلمة محافظ البنك المركزي

أ. أحمد أحمد غالب

يسرني أن أرحب بصدور هذه النشرة، التي تأتي امتداداً لنهج البنك المركزي اليمني، في ترسيخ مبادئ الشفافية والإفصاح وتعزيز التواصل المؤسسي مع المواطنين، والقطاع المصرفي والمالي، ومختلف شركائنا في التنمية والاقتصاد.

ننظر إلى هذا الإصدار بوصفه منصةً معرفيةً ومهنيةً تسهم في نشر المعلومات الدقيقة والموثوقة، وشرح السياسات النقدية والمصرفية، وإبراز جهود البنك المركزي، في أداء مهامه واختصاصاته بما يعزز الفهم الموضوعي للقضايا الاقتصادية، ويرسخ الثقة في السياسات والمؤسسات الوطنية.

ويأتي إطلاق نشرة البنك المركزي، في مرحلة تتطلب أعلى درجات الوضوح والمسؤولية في تداول المعلومات الاقتصادية، في ظل المتغيرات والتحديات التي يشهدها الاقتصاد الوطني، وانطلاقاً من قناعتنا بأن الشفافية ليست مجرد إلتزام مؤسسي، بل ركيزة أساسية للحوكمة الرشيدة، وأحد أهم مقومات بناء الثقة، التي تمثل بدورها الأساس لاستقرار النظام النقدي، وسلامة القطاع المصرفي، وفاعلية السياسات الاقتصادية.

ونأمل أن تكون النشرة منبرًا للمعرفة الرصينة، والحوار المهني البنّاء، والتحليل الموضوعي، وأن تسهم في نشر الثقافة الاقتصادية والمصرفية، وتعزيز الوعي بالتحديات والفرص، بعيدًا عن التهويل أو الإثارة، بما يدعم جهود الدولة في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي، وتوسيع نطاق الشمول المالي، وتطوير القطاع المصرفي وفق أفضل الممارسات والمعايير الدولية.

كما نأمل أن تسهم في بناء جسور تواصل أكثر فاعلية بين البنك المركزي والقطاع المصرفي، ومؤسسات الدولة، والقطاع الخاص، والباحثين والإعلاميين، وجميع المهتمين بالشأنين الاقتصادي والمالي، بما يعزز تبادل المعرفة، ويكرس ثقافة الحوار المبني على الحقائق والبيانات الموثوقة.

إن مسؤولية الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي مسؤولية وطنية مشتركة، تتطلب تكامل الأدوار بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص وشركاء التنمية، كما تتطلب وعيًا مجتمعيًا بأهمية الحفاظ على العملة الوطنية، وترسيخ الثقة بالمؤسسات، ودعم كل ما من شأنه خدمة الاقتصاد الوطني وتحقيق مصالح المواطنين.

في الختام، نتمنى أن يوفق الجميع لما فيه خير اليمن وشعبه، وأن يجعل هذه النشرة إضافةً نوعيةً للمكتبة الاقتصادية اليمنية، ومنصةً فاعلةً لنشر المعرفة الاقتصادية والمصرفية، وتعزيز جسور التواصل بين البنك المركزي اليمني والقطاع المالي والمصرفي، وجمهور المهتمين.

أحمد أحمد غالب

محافظ البنك المركزى اليمنى

برئاسة محافظ البنك، رئيس مجلس الإدارة..

مجلس إدارة البنك المركزي اليمني يعقد اجتماعه الدوري السابع لعام 2026

ص 8

اختتام المحادثات بين السلطات اليمنية وبعثة صندوق النقد الدولي والتوصل إلى توافق على مستوى الخبراء

البنك المركزي/ خاص:

اختتمت في العاصمة الأردنية عمّان أعمال المحادثات بين السلطات اليمنية وبعثة صندوق النقد الدولي، وذلك بمشاركة معالي محافظ البنك المركزي اليمني، ومعالي وزير المالية، وممثلي الجهات الحكومية ذات العلاقة، فيما ترأست بعثة صندوق النقد الدولي السيدة إستر رويز بيريز، رئيسة بعثة الصندوق إلى الجمهورية اليمنية، وبمشاركة المكتب الإقليمي لصندوق النقد الدولي في عمّان برئاسة الدكتور محمد جابر، الممثل المقيم للصندوق في اليمن.

وجاءت هذه المحادثات في إطار التعاون المستمر بين الجمهورية اليمنية وصندوق النقد الدولي، حيث تناولت التطورات الاقتصادية والمالية والنقدية، وأولويات الإصلاح والسياسات والإجراءات الهادفة إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي، وترسيخ الانضباط المالي والنقدي، وتقوية المؤسسات الاقتصادية، وتعزيز الحوكمة والشفافية، بما يعزز قدرة الاقتصاد اليمني على مواجهة التحديات.

وفي ختام المحادثات، توصلت السلطات اليمنية وبعثة صندوق النقد الدولي إلى توافق على مستوى الخبراء بشأن مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية (PFEM) ومذكرة التفاهم الفنية (UMT)، اللتين تشكلان الأساس لبرنامج مراقبة من صندوق النقد الدولي (SGP-derotinoM-ffatS – margorP)، وذلك تمهيداً لاستكمال الإجراءات المؤسسية ذات الصلة وفقاً للأطر والإجراءات المعتمدة لدى الجمهورية اليمنية وصندوق النقد الدولي.

ويهدف البرنامج إلى دعم جهود السلطات اليمنية في استعادة الاستقرار الاقتصادي والمالي، وتعزيز استدامة المالية العامة، والحفاظ على استقرار الأسعار وسعر الصرف، وتحسين إدارة السياسات النقدية والمالية، وتعزيز استقلالية البنك المركزي اليمني، وتطوير القطاع المالي وأنظمة المدفوعات، ورفع مستوى الشفافية والحوكمة، بما يسهم في تعزيز الثقة بالاقتصاد الوطني وتهيئة الظروف لتحقيق تعافٍ اقتصادي تدريجي ومستدام.

وأكدت السلطات اليمنية التزامها بمواصلة تنفيذ برنامج إصلاحي واقعي وقابل للتنفيذ، يستند إلى الأولويات الوطنية، ويراعي الظروف الاستثنائية التي تمر بها الجمهورية اليمنية، في ظل التحديات المحلية والتطورات الإقليمية والدولية، مع الحرص على تعزيز قدرة المؤسسات الاقتصادية على أداء مهامها وتحقيق الاستقرار المنشود.

كما أكدت السلطات اليمنية أن نجاح البرنامج يتطلب استمرار الشراكة الوثيقة مع صندوق النقد الدولي، ومواصلة الدعم الفني وبناء القدرات، إلى جانب دعم المجتمع الدولي لتمكين اليمن من تنفيذ الإصلاحات وتعزيز أثرها الاقتصادي والمؤسسي.

وأعربت السلطات اليمنية عن تقديرها للتعاون البنّاء الذي أبدته بعثة صندوق النقد الدولي خلال فترة المحادثات، وللدعم الفني والمشورة التي يقدمها الصندوق، مؤكدةً تطلعها إلى مواصلة العمل خلال المرحلة المقبلة لاستكمال الإجراءات المؤسسية ذات الصلة والبناء على ما تحقق من توافق، بما يدعم مسار الإصلاح الاقتصادي والمالي ويعزز الاستقرار الاقتصادي في الجمهورية اليمنية.

اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الاستيراد تعقد اجتماعها السادس لعام 2026 وتناقش عدداً من الملفات التنظيمية والاقتصادية

البنك المركزي/ خاص

عقدت اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الاستيراد، اجتماعها السادس لعام 2026، برئاسة الأستاذ أحمد أحمد غالب، محافظ البنك المركزي اليمني رئيس اللجنة، وبحضور الأستاذ محمد الأشول، وزير الصناعة والتجارة نائب رئيس اللجنة، وأعضاء اللجنة من ممثلي الجهات الحكومية ذات العلاقة.

واستهلت اللجنة أعمالها بالاطلاع على محضر اجتماعها السابق وإقراره، كما استعرضت تقرير الفريق التنفيذي بشأن سير العمل خلال الفترة الماضية، وتقرير مصلحة الجمارك حول مستوى سير العمل في المنافذ الجمركية، وما تحقق من تقدم في تنفيذ الإجراءات المنظمة لعمليات الاستيراد والتمويل.

وناقشت اللجنة عدداً من الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها، وفي مقدمتها تطوير الأطر التنظيمية لعمل اللجنة ووحدتها الفنية، ومراجعة عدد من السياسات والإجراءات المتعلقة بتنظيم وتمويل الاستيراد، بما يعزز كفاءة الأداء المؤسسي، ويرفع مستوى الحوكمة والشفافية في إدارة عمليات التجارة الخارجية.

كما بحثت اللجنة عدداً من الموضوعات المرتبطة بتسهيل إدخال السلع والمعدات اللازمة للقطاعات الإنتاجية والخدمية، ومعالجة بعض الإشكاليات التنظيمية التي تواجه المستوردين، إضافة إلى مناقشة عدد من الموضوعات المتعلقة بتنظيم الوثائق والسجلات التجارية، وذلك في إطار الالتزام بالقوانين والأنظمة الوطنية، وبما ينسجم مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية ذات الصلة.

وتطرقت اللجنة كذلك إلى سبل تعزيز كفاءة عمل الفريق التنفيذي وآليات تطوير أدائه، بما يضمن استمرارية تنفيذ مهامه، ويرفع من مستوى المتابعة والتنفيذ، ويسهم في تحقيق أهداف اللجنة في تنظيم وتمويل الاستيراد.

وفي ختام اجتماعها، أكدت اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الاستيراد أن الالتزام بالإجراءات والضوابط المنظمة لتمويل وتنظيم الاستيراد يمثل مصلحة وطنية عليا، ويعد أحد الركائز الأساسية لحماية الاقتصاد الوطني، وتعزيز سلامة النظام المالي والتجاري، والحد من المخاطر المرتبطة بالتجارة الخارجية، بما يكفل حماية المستوردين والمتعاملين من الوقوع في مخالفات قد تترتب عليها آثار قانونية أو مالية غير محمودة.

وناشدت اللجنة جميع السلطات المركزية والمحلية، وكافة الجهات ذات العلاقة، تقديم الدعم والمساندة للجنة وتمكينها من أداء مهامها، والتعاون في تنفيذ الإجراءات والضوابط المعتمدة، بما يعزز فاعلية منظومة تنظيم وتمويل الاستيراد، ويرسخ سيادة القانون، ويحقق المصلحة العامة، ويحمي المصالح الاقتصادية للجمهورية اليمنية.

وجددت اللجنة تأكيدها أن نجاح منظومة تنظيم وتمويل الاستيراد مسؤولية وطنية مشتركة، تتطلب تكامل جهود جميع مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، بما يعزز الأمن الاقتصادي للدولة، ويحافظ على سلامة النظام المالي والتجاري، ويصون مصالح المواطنين، ويرسخ التزام الجمهورية اليمنية بالمعايير الدولية ذات الصلة.

واتخذت اللجنة عدداً من القرارات والتوصيات بشأن الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها، وكلفت الجهات المختصة باستكمال الإجراءات التنفيذية اللازمة للتنفيذ.

محافظ البنك المركزي: شركة الشبكة الموحدة للأموال ركيزة أساسية لتطوير منظومة المدفوعات وتعزيز الشمول المالي

البنك المركزي/ خاص:

افتتح معالي محافظ البنك المركزي اليمني الأستاذ أحمد أحمد غالب، اليوم الإثنين بمدينة عدن، أعمال الجمعية العمومية غير العادية لشركة الشبكة الموحدة للأموال (ش.م.ي) مقفلة، وألقى كلمة أكد فيها أن شركة الشبكة الموحدة للأموال تمثل ركيزة أساسية لتطوير منظومة المدفوعات الوطنية، وتعزيز الشمول المالي، ودعم التحول الرقمي، بما يسهم في رفع كفاءة الخدمات المالية، وتعزيز الاستقرار المالي في الجمهورية اليمنية.

وأشار المحافظ إلى أن المرحلة الجديدة التي تدخلها شركة الشبكة الموحدة للأموال، بعد استكمال إعادة هيكلتها ورفع رأسمالها وتوسيع قاعدة مساهميها بانضمام البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية، تمثل خطوة استراتيجية في مسار تحديث القطاع المالي، وتعكس الشراكة الفاعلة بين البنك المركزي والقطاع المصرفي لبناء مؤسسة وطنية قادرة على تقديم خدمات دفع حديثة وآمنة وموثوقة، وفق أفضل الممارسات الدولية.

وأوضح أن البنك المركزي ينظر إلى شركة الشبكة الموحدة للأموال باعتبارها أحد المكونات الرئيسة للبنية التحتية الوطنية للمدفوعات، لما تمثله من أهمية في تسهيل المعاملات المالية، وتعزيز كفاءة أنظمة الدفع والتسوية، وتوسيع نطاق الخدمات المالية، والإسهام في تحقيق الشمول المالي، بما يخدم الاقتصاد الوطني ويعزز الثقة بالقطاع المصرفي.

كما شدد على التزام البنك المركزي بمواصلة دعم تطوير شركة الشبكة الموحدة للأموال، وتعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية والامتثال وإدارة المخاطر، بما يكفل استدامة أعمالها، ويمكنها من مواكبة التطورات التقنية والتنظيمية المتسارعة في قطاع المدفوعات والخدمات المالية، وفقًا للأطر التنظيمية والرقابية المعتمدة.

وناقشت الجمعية العمومية غير العادية عددًا من الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها، حيث استعرضت الإجراءات المنجزة بشأن زيادة رأس مال الشركة، واستكمال الاكتتاب وسداد مساهمات المساهمين الجدد، تنفيذًا لقرارات الجمعية السابقة وموافقة البنك المركزي اليمني، وصادقت بالإجماع على جميع الإجراءات المنفذة، كما أقرت التعديلات على النظام الأساسي للشركة بما يتواءم مع هيكل رأس المال الجديد وتركيبة المساهمين، ويستوعب المتطلبات القانونية والتنظيمية الصادرة عن البنك المركزي، بما يعزز الحوكمة وسلامة المركزين القانوني والمالي للشركة.

وفي إطار استكمال البناء المؤسسي للشركة، انتخبت الجمعية العمومية غير العادية مجلس إدارة جديدًا لمدة ثلاث سنوات، يتكون من تسعة أعضاء يمثلون البنوك والمساهمين والأعضاء المستقلين، بما يتوافق مع هيكل الملكية الجديد ومتطلبات الحوكمة والضوابط الرقابية الصادرة عن البنك المركزي اليمني، كما فوضت المجلس المنتخب باستكمال إجراءات اعتماد النظام الأساسي المعدل لدى وزارة الصناعة والتجارة، ومباشرة مهامه وفقًا لأحكام النظام الأساسي والضوابط التنظيمية النافذة.

وأكدت الجمعية العمومية غير العادية في ختام أعمالها أهمية مواصلة تطوير شركة الشبكة الموحدة للأموال بوصفها إحدى الركائز الرئيسة لمنظومة المدفوعات الوطنية، وتعزيز قدرتها على تقديم خدمات مالية رقمية آمنة وفعّالة، بما يواكب متطلبات التطور التقني، ويسهم في رفع كفاءة القطاع المالي والمصرفي، وتعزيز الاستقرار المالي، ودعم جهود التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية.

حضر الاجتماع وكيل قطاع الرقابة على البنوك الأستاذ منصور عبدالكريم راجح، ووكيل وزارة الصناعة والتجارة الأستاذ راشد حازب، وعدد من المختصين من الجهات ذات العلاقة، إلى جانب أعضاء مجلس إدارة الشركة، والمساهمين وممثليهم.

البنك المركزي اليمني يستعرض التطورات النقدية والمالية لشهر مايو 2026

البنك المركزي/ إدارة البحوث والإحصاء:

أستعرض البنك المركزي اليمني، التطورات النقدية والمالية لشهر مايو 2026، حيث أرتفع العرض النقدي الواسع بمقدار 77.3 مليار ريال، وبنسبة 0.7% ليبلغ 11,903.3 مليار ريال في نهاية مايو 2026، مقابل 11,826.0 مليار ريال في نهاية إبريل 2026.

ويعود هذا الارتفاع أساساً إلى الارتفاع في النقود بمقدار 48.3 مليار ريال وبنسبة 0.9%، وشكلت حصته من العرض النقدي ما نسبته 43.4%، وشبه النقد بمقدار 29.0 مليار ريال وبنسبة 0.4% وشكلت حصته من العرض النقدي ما نسبته 56.6%.

وارتفعت العملة المتداولة خارج البنوك بمقدار 52.6 مليار ريال وبنسبة 1.5% لتسجل 3,501.7 مليار ريال في نهاية مايو 2026، مقابل 3,449.1 مليار ريال في نهاية إبريل 2026.

ميزانية البنك المركزي

بلغت ميزانية البنك المركزي في نهاية مايو 2026، 11,676.2 مليار ريال، بانخفاض قدره 94.6 مليار ريال وبنسبة 0.8%، مقابل 11,770.9 مليار ريال في نهاية إبريل 2026.

وسجل رصيد الأصول الخارجية للبنك المركزي 2,024.2 مليار ريال في نهاية مايو 2026، مقابل 2,098.2 مليار ريال في نهاية إبريل 2026، أي بانخفاض قدره 74.0 مليار ريال وبنسبة 3.5%.

وأرتفع صافي موقف الحكومة مع البنك المركزي من رصيد مدين قدره 9,035.4 مليار ريال في إبريل 2026 إلى رصيد مدين قدره 9,123.4 مليار ريال في مايو 2026، بارتفاع قدره 88 مليار ريال وبنسبة 1.0%.

حيث بلغ رصيد العملة المصدرة 3,807.2 مليار ريال خلال شهر مايو 2026، مقارنة مع 3,769.6 مليار ريال في نهاية شهر إبريل 2026، بارتفاع قدره 37.3 مليار ريال وبنسبة 1.0%.

وسجلت القاعدة النقدية (النقد المصدر واحتياطيات البنوك لدى البنك المركزي) ارتفاع بمقدار 48 مليار ريال وبنسبة 1.0% في نهاية مايو 2026 لتبلغ 4,653.3 مليار ريال، مقابل 4,605.2 مليار ريال في نهاية إبريل 2026.

الميزانية الموحدة للبنوك

أنخفض إجمالي الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية في نهاية مايو 2026 بمقدار 36.9 مليار ريال وبنسبة 0.3%، لتصل إلى 13,362.1 مليار ريال، وبلغت الأصول الخارجية للبنوك التجارية والإسلامية في نهاية مايو 2026 بقيمته 4,448.0 مليار ريال، مقارنة مع 4,623.6 مليار ريال في نهاية إبريل 2026، أي بانخفاض قدره 175.7 مليار ريال وبنسبة 3.8%.

وبلغ إجمالي الائتمان المقدم من البنوك للقطاع الخاص 1,350.4 مليار ريال في نهاية مايو 2026، مقارنة مع 1,401.2 مليار ريال في نهاية إبريل 2026، أي بانخفاض قدره 50.8 مليار ريال وبنسبه 3.6%.

حيث وصل إجمالي الودائع لدى البنوك 8,768.5 مليار ريال في نهاية مايو 2026، مقارنة بمبلغ 8,758.7 مليار ريال في نهاية إبريل 2026 بارتفاع قدره 9.8 مليار ريال وبنسبة 0.1% وبعود الارتفاع بإجمالي الودائع لدى البنوك في نهاية مايو 2026 بدرجة رئيسية إلى ارتفاع الودائع بالعملات الأجنبية بمقدار 27.1 مليار ريال وبنسبة 0.5%، والودائع لأجل بمقدار 3.8 مليار ريال وبنسبة 0.6%، والودائع الحكومية بمقدار 0.7 مليار ريال وبنسبة 0.2%. بينما انخفضت الودائع المخصصة بمقدار 15.6 مليار ريال وبنسبة 27.3%، والودائع تحت الطلب بمقدار 4.3 مليار ريال وبنسبة 0.3%، وودائع الادخار بمقدار 1.8 مليار ريال وبنسبة 0.5%

غرفة المقاصة

سجل إجمالي عدد الشيكات المتداولة بالريال عبر غرفة المقاصة في المركز الرئيسي وفروعه (المكلا، تعز) 1,093 شيك بقيمة 25.9 مليار ريال خلال شهر مايو 2026، مقابل 1,270 شيك بقيمة 22.1 مليار ريال في إبريل 2026، بارتفاع في القيمة بنسبة 17.2%، وانخفاض بالعدد بنسبة 13.9%.

أسعار الصرف وسعر الفائدة

بلغ متوسط سعر صرف الريال أمام الدولار الأمريكي في السوق 1,562.49 ريال/دولار في شهر مايو 2026، مقارنة مع 1,562.93 ريال/دولار في شهر إبريل 2026.

في السياق نفسه، لم تحدث الإجراءات السابقة التي اتخذها البنك المركزي اليمني، ولاسيما مزادات العملة الأجنبية، أي تأثير على سوق الصرف بالشكل المأمول، وهو ما دفع البنك المركزي إلى اعتماد حزمة من الإجراءات والإصلاحات الهادفة إلى دعم استقرار سوق الصرف الأجنبي وتعزيز كفاءة إدارة السيولة، تمثلت في تفعيل اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الواردات كأداة مكملة للسياسة النقدية، تستهدف مواءمة الطلب على النقد الأجنبي مع الاحتياجات الفعلية للاقتصاد. ويسهم هذا الإطار في تقليص الطلب غير الحقيقي على العملات الأجنبية، من خلال ربط التمويل المباشر بحجم الواردات السلعية الأساسية، بما يقلل من الفجوة بين الطلب المعلن والطلب الفعلي، ويحد من الضغوط على سوق الصرف.

وفيما يخص سعر الفائدة حدد البنك المركزي، أسعار الفائدة على ودائع الادخار الجديدة بالريال اليمني لدى البنوك التجارية بنسبة 18% سنوياً، ويترك للبنوك تحديد أسعار الفائدة لمختلف آجال الودائع، في حين ظل سعر فائدة الإقراض محرراً تحددها البنوك وفقاً لسياساتها الائتمانية وتقديرها للمخاطر.

تمويل عجز الموازنة العامة

تشير بيانات التنفيذ الفعلي للموازنة العامة للدولة حتى نهاية مايو 2026 إلى وجود فائض نقدي (1) قدره 42.4 مليار ريال، حيث بلغت الإيرادات العامة 853.1 مليار ريال. في حين سجلت النفقات العامة نحو 810.7 مليار ريال.

أما فيما يتعلق بالدين العام الداخلي فقد أنخفض بمقدار 9.8 مليار ريال وبنسبة 0.1% في نهاية مايو 2026، ليسجل ما قيمته 8,554.5 مليار ريال، مقابل 8,564.4 مليار ريال في نهاية إبريل 2026.

وشكل الاقتراض المباشر من البنك المركزي، المصدر الأساسي لتمويل الدين العام الداخلي ليبلغ 7,690.9 مليار ريال في مايو 2026، وبلغت حصته 89.9% من إجمالي الدين العام الداخلي، فيما شكلت أدوات الدين العام الداخلي (أذون الخزانة، سندات حكومية، والصكوك الإسلامية) المصدر الثاني للدين العام الداخلي بقيمة 863.7 مليار ريال في نهاية مايو 2026، وبلغت حصتها 10.1% من إجمالي الدين العام الداخلي.

الأسعار والتضخم

يمثل تحقيق استقرار الأسعار والحفاظ عليها الهدف الأساسي للسياسة النقدية، كما ينص عليه قانون البنك المركزي اليمني رقم 14 لسنة 2000، ويتطلب هذا الهدف تعاونًا فعالًا بين جميع الجهات ذات العلاقة وتنسيقًا مستمراً لضمان الانسجام والتناغم بين السياسات الاقتصادية الكلية، مما يسهم في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي لتحقيق استقرار الأسعار والتحكم في التضخم، ويُولي البنك المركزي اليمني أهمية كبيرة لنمو مجاميع العرض النقدي، ولهذا الغرض تم بناء إطار عمل متين الاستهداف نمو المجاميع النقدية من قاعدة نقدية ونقد بمفهومه الواسع، فضلاً عن اعتماد مجموعة شاملة من الأدوات غير المباشرة والقائمة على السوق لإدارة السيولة داخل الاقتصاد اليمني.

وبحسب بيانات التقرير الشهري لمايو 2026 الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء، سجل الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ارتفاع من 98.19 في شهر إبريل 2026 إلى 100.05 في شهر مايو 2026، بارتفاع قدره 1.86 ليرتفع بذلك معدل التضخم الشهري مايو 2026 إلى نحو 1.89%.

من المهم الإشارة إلى أن البنك المركزي كشف جهوده خلال الفترة الماضية في سبيل تعزيز أداء سياسته النقدية من خلال الإجراءات التالية:

1. تحقيق استقرار نسبي بقيمة العملة الوطنية.
2. اتخاذ قرار بعدم تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من مصادر تضخمية.
3. العمل على إصدار صكوك إسلامية واستكمال الترتيبات لإصدار أذونات خزانة وسندات دين حكومية عبر منصة LSEG.
4. توحيد أسعار الفائدة على الدين المحلي.
5. تفعيل الاحتياطي الإلزامي على البنوك التي لديها مراكز رئيسية في العاصمة المؤقتة عدن.
6. توحيد أسعار الصرف لتعكس أسعار السوق الفعلية وفق المعايير المعتمدة، وذلك فيما يخص سعر صرف الموازنة العامة للدولة، وسعر تقييم المراكز المالية للبنوك.

التعاسة الوظيفية في اليمن

د. رجوان عبدالوهاب
مدير عام أمانة السر

التعاسة الوظيفية هي حالة من عدم الرضا أو الضيق المستمر الذي يشعر به الموظف تجاه عمله، بحيث يصبح الذهاب إلى العمل أو أداء المهام مصدرًا للتوتر والإحباط بدلاً من الشعور بالإنجازات والرضا. ففي اليمن تعد مشكلة حقيقية ومعقدة ترتبط بعدة عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية، فعلى الرغم من أن العديد من الدول تواجه تحديات مشابهة، إلا أن الوضع في اليمن يتسم بخصوصية بسبب ما تمر به من أزمة سياسية، وما عكسته من تأثيرات على الأوضاع الاقتصادية كالفقر والبطالة وانخفاض الأجور، مما يؤثر على القدرة الشرائية للأفراد وتجعل العمل الوظيفي غير مجزٍ من الناحية المادية، و يجعل الكثيرين يقبلون بأي وظيفة حتى لو كانت لا تتماشى مع طموحاتهم وتطلعاتهم المهنية، ونظرًا للأزمة الاقتصادية المستمرة لا يحصل العديد من الموظفين على رواتب كافية لمواكبة تكلفة الحياة، مما يُولد شعور دائم بالإحباط، فعدم استقرار البيئة السياسية والأمنية والحروب والصراعات والنزاع المستمر في اليمن كان لها أثر كبير على الاقتصاد والمجتمع، وساهم في تدمير الكثير من البنية التحتية، بما في ذلك قطاع العمل، وبعد غياب الاستقرار السياسي وغياب سياسات حكومية فعّالة لتشجيع الاستثمار وخلق وظائف جديدة يزيد من تعقيد الوضع الوظيفي في البلاد وتقل الفرص الوظيفية في العديد من القطاعات، وفي بعض الأحيان يُواجه الناس تمييزًا في فرص العمل بناءً على الجنس أو المنطقة أو العشيرة، مما يعزز مشاعر التهميش.

تسببت الحرب في تهجير الكثير من الأفراد من مناطقهم، وفقدانهم وظائفهم أو تعطل مشاريعهم فهناك العديد من الشركات الخاصة تعرضت للإغلاق أو التوقف عن العمل بسبب ظروف الحرب، مما ترك العديد من العاملين بدون مصدر دخل، فعلى الرغم من أن اليمن تمتلك قوى عاملة شابة كبيرة، إلا أن الكثير منهم يفتقرون إلى التدريب الكافي أو التعليم المناسب الذي يساعدهم في الحصول على وظائف جيدة، حيث تفتقر العديد من المؤسسات في اليمن إلى برامج التوجيه المهني التي تساعد الأفراد على التكيف مع متطلبات سوق العمل، حيث أن الكثير من العاملين يشعرون بانعدام الأمل وبأن فرصهم في التقدم الوظيفي شبه معدومة، وأنه لا يوجد مستقبل واضح لهم في سوق العمل المحلي وهذا يبرز الحاجة إلى دعم خارجي فبعض الأفراد يرون في الهجرة حلاً لمشاكلهم الوظيفية، مما يؤدي إلى «هجرة الأدمغة» من البلد.

مكافحة غسل الأموال.. من مجرد التزام إلى سياسة لحماية الاقتصاد والدولة

أسامة عمر
نائب رئيس وحدة جمع المعلومات والتحليل

غالباً ما تقدم مكافحة غسل الأموال في الخطاب المؤسسي بوصفها منظومة من الالتزامات الفنية والإجرائية والتنظيمية، تشمل تشريعات يتعين إصدارها، ومؤسسات وإدارات يجب إنشاؤها، وأنظمة ينبغي تفعيلها، وضوابط يجب تطبيقها، وإخطارات ترفع إلى الجهات المختصة، إلى جانب متطلبات دولية لا يجب مخالفتها، ومع أن هذه العناصر تمثل أدوات أساسية في بناء المنظومة، فإن اختزال مكافحة غسل الأموال فيها يحجب غايتها الحقيقية، ويجعلها تبدو عبئاً تنظيمياً يضاف إلى كلفة العمل؛ بدلاً من النظر إليها باعتبارها سياسة لحماية الاقتصاد والدولة والمجتمع.

فمنظومة مكافحة غسل الأموال لا تستهدف في جوهرها حماية النصوص والمعايير من المخالفة، وإنما حماية الاقتصاد من أن تتحول عائدات الجريمة إلى جزء من بنيته المشروعة؛ ولا يقتصر غسل الأموال على إخفاء جريمة سابقة، بل يمنح عائداتها فرصة لإنتاج جرائم ومصالح جديدة، وينتقل أصحابها من مرحلة البحث عن الحماية إلى مرحلة امتلاك أدوات التأثير والتمدد وفرض النفوذ. وتظهر أيضاً خطورة ذلك بوضوح في أثره على عدالة السوق، فرأس المال المشروع يدخل الى نشاط الاقتصادي خاضعاً لحسابات التكلفة والعائد، ومطالباً بالكفاءة وانتظام الإنتاج وتحقيق الربح؛ أما من يسعى إلى غسل الأموال فقد يقبل بعائد محدود أو حتى بخسارة ظاهرة متى كانت تلك الخسارة هي الثمن اللازم لإدماج المال في الاقتصاد وإبعاده عن الشبهة، ولذلك قد يشتري عقاراً بأعلى من قيمته الحقيقية، أو يبيع سلعة بأقل من تكـ لفتها، أو يستمر في تمويل منشأة لا تحقق أرباحاً منطقية، لأن الغاية الفعلية ليست نجاح النشاط في ذاته، وإنما استخدامه غطاء لحركة الأموال ومنحها مظهراً مشروعاً. وعندئذ لا تعود المنافسة قائمة بين مشروعات تتفاوت في الكفاءة والقدرة على الإدارة والإنتاج، بل بين نشاط يعتمد على العمل الحقيقي والانضباط المالي، وآخر يستمد قوته من أموال نشأت خارج قواعد السوق، وهو ما يؤدي إلى تشويه الأسعار، وسوء تخصيص الموارد، وإضعاف فرص المنشآت الجادة، ورفع قابلية بعض القطاعات للمضاربة والاحتكار، وقد يصبح التاجر الملتزم الذي يدفع الضرائب والرسوم ويتحمل تكاليف التشغيل الفعلية عاجزاً عن منافسة نشاط لا يمثل تحقيق الربح هدفه الأساسي، ولا يخضع للضغوط الاقتصادية نفسها التي يخضع لها النشاط المشروع، ومن هذه الزاوية لا تحمي منظومة مكافحة غسل الأموال المؤسسات المالية وحدها، بل تحمي كل نشاط مشروع يقوم على المنافسة العادلة.

فمنظومة مكافحة غسل الأموال، تحكي موارد الدولة وحق المجتمع فيها، فالعائدات المتولدة عن التهرب الضريبي والجمركي لا تمثل ثروات خاصة مجهولة المصدر فحسب، بل تمثل في جانب منها موارد حرمت منها الخزانة العامة، وأنعكس فقدانها على الخدمات والبنية التحتية والإنفاق الاجتماعي، وقد يظهر ذلك في التلاعب بقيم السلع المستوردة أو المصدرة، أو إخفاء المستفيد الحقيقي من الشركات والعقود، أو اصطناع معاملات تجارية لا تعكس حقيقتها الاقتصادية، ثم إعادة استثمار الأموال الناتجة عن هذه الممارسات في أنشطة تبدو نظامية.

وإذا نجحت تلك الأموال في الاندماج الكامل في الاقتصاد، أصبحت استعادتها أكثر تعقيدًا، وتحول ضعف الرقابة المالية إلى عامل يشجع على استمرار الجرائم الأصلية، لأن مرتكب الجريمة حين يطمئن إلى قدرته على الاحتفاظ بالعائدات واستثمارها يصبح أكثر استعدادًا لتكرار الجريمة وتوسيع نطاقها.

وتبلغ هذه الأبعاد جميعًا ذروتها في حماية الثقة العامة، فالنظام المالي لا يقوم على السيولة والتقنية وحدها، وإنما يقوم كذلك على ثقة الناس في أن أموالهم تدار داخل مؤسسات أمينة، وهذه الثقة، وإن لم تظهر بندًا مستقلًا في القوائم المالية، تظل من أثمن الأصول التي يملكها الاقتصاد، لأنها تؤثر في جذب الودائع والاستثمارات، وتمويل التجارة، واستقبال التحويلات، واستمرار العلاقات المصرفية، والوصول إلى الأسواق والخدمات المالية الدولية.

إن مكافحة غسل الأموال ليست التزاماً فرضه الخارج على الاقتصاد فحسب؛ بل ضرورة يفرضها الاقتصاد لحماية نفسه، وهي ليست وظيفة إدارة امتثال منفردة، ولا مسؤولية مؤسسة مالية دون غيرها، وإنما منظومة وطنية تتكامل فيها أدوار الجهات المالية والرقابية والقضائية.. ويشترك في حمايتها القطاعان العام والخاص، لأن ضعف أي حلقة فيها قد يتيح للأموال غير المشروعة عبور بقية الحلقات مهما بلغت قوة إجراءاتها.

وحين تستوعب المؤسسات هذه الحقيقة، تتغير نظرتها إلى مكافحة غسل الأموال من كلفة ينبغي الحد منها إلى استثمار في نزاهة السوق وحمايته.

الإدارة العامة للشؤون الإدارية..

عصب الاستقرار وركيزة النجاح المؤسسي

فهد نعمان سعيد
مدير عام الشؤون الادارية

تمثل الإدارة العامة للشؤون الإدارية أحد المكونات الأساسية التي يستند إليها انتظام العمل المؤسسي، فهي الجهة التي تتولى تنظيم جانب واسع من الخدمات والترتيبات الإدارية اللازمة لعمل مختلف قطاعات البنك، وتكمن أهميتها الإستراتيجية في طبيعة أعمالها وترابطها المباشر مع مختلف الوظائف؛ إذ يصعب على أي قطاع فني أو مالي أو رقابي أن يحقق أهدافه ما لم تتوافر له بيئة عمل منظمة، ومرافق صالحة، وخدمات مستقرة، وثائق محفوظة، ووسائل اتصال وانتقال آمنة.

ويتكون البناء التنظيمي للإدارة العامة للشؤون الإدارية من أربع إدارات مترابطة تعمل ضمن منظومة واحدة لتوفير الدعم وتطوير بيئة العمل من العوائق:

- إدارة العلاقات العامة

تضطلع بتنظيم اتصال البنك بالجهات الرسمية والمؤسسات المختلفة، وإعداد الترتيبات المتعلقة باستقبال الوفود، وتنظيم الفعاليات والندوات. كما تمتد مهامها إلى تسهيل إجراءات التأشيرات والمخاطبات الرسمية، ومتابعة ما ينشر عن البنك في وسائل الإعلام لإعداد المواد التعريفية التي تعكس مكانته المؤسسية.

- إدارة السكرتارية العامة والمحفوظات

تتولى تنظيم حركة المراسلات والوثائق داخل البنك وخارجه، بدءاً من استلام البريد الوارد وفرزه، وصولاً إلى تصنيف الملفات وحفظها في المحفوظات المركزية، وتكتسب هذه الوظيفة أهميتها من كونها تحفظ الذاكرة المؤسسية للبنك. وفي هذا الإطار يبرز الانتقال نحو الأرشفة الإلكترونية كممر إستراتيجي لتسريع الوصول للوثائق وتعزيز الرقابة وحماية السرية.

- إدارة المنشآت والخدمات

تتحمل مسؤولية واسعة تتصل بالمباني والمرافق والعقارات والتجهيزات ووسائل النقل، وتعتمد فلسفة العمل فيها على التخطيط الوقائي للصيانة قبل وقوع الأعطال، بما يحافظ على الأصول ويقلل التكاليف. كما تتولى تنظيم حركة المركبات وتوجيهها للمهام الرسمية، والإشراف على الخدمات العامة والنظافة، لما لهذه التفاصيل من أثر مباشر على انضباط المؤسسة وراحة الموظفين والمراجعين.

- إدارة الأمن والسلامة

تتولى حماية المباني والممتلكات، وتنظيم حركة الدخول والخروج، ومتابعة أنظمة المراقبة للحفاظ على سلامة العاملين والمراجعين. ولا ينفصل الجانب الأمني عن متطلبات الصحة والسلامة المهنية؛ حيث تتابع الإدارة أجهزة الإطفاء والإنذار، وتضع ترتيبات الطوارئ والتأهيل لمواجهة المخاطر، بما يرسخ ثقافة وقائية تجعل السلامة مسؤولية مشتركة.

- القيادة والتحول الرقمي

ويتمثل دور مدير عام الشؤون الإدارية في قيادة هذه المنظومة المتعددة، وضمان تكامل أعمالها، بحضور إداري متوازن يجمع بين المتابعة والتفويض، مع التدخل الموجه لمعالجة الاختناقات دون إضعاف التسلسل التنظيمي.

ولا تكتمل فاعلية هذا الدور إلا عبر تعاون كافة قطاعات البنك، من خلال الترشيد والإبلاغ المبكر عن الاحتياجات. وفي هذا السياق، يمثل التحول الرقمي مساراً رئيساً لتطوير العمل، شريطة أن يقوم على تبسيط الإجراءات وليس نقل التعقيدات الورقية إلى شاشات إلكترونية.

إن الإدارة العامة للشؤون الإدارية ليست جهة هامشية تقتصر وظيفتها على تلبية الطلبات اليومية، بل هي شريك حقيقي في النجاح المؤسسي. وتتجسد قيمتها في قدرتها على تحويل التوجيهات إلى أعمال ملموسة، والموارد إلى خدمات نافعة، والوثائق المتفرقة إلى ذاكرة تنظيمية صلبة. ومن هذا المنطلق، تواصل الإدارة عملها برؤية تقوم على الانضباط والتخطيط والمبادرة، لضمان استقرار العمل والارتقاء بجودة الخدمات.

الامتثال.. ثقافة تعزز النزاهة وتحمي المؤسسات المالية

خالد المكى

يشهد القطاع المالي تطورات متسارعة تفرض تحديات متجددة تستلزم تعزيز منظومة الامتثال بوصفها أحد المرتكزات الأساسية للحفاظ على سلامة النظام المالي واستقراره ولم يعد الامتثال يقتصر على الالتزام بالأنظمة والتعليمات، بل أصبح إطارًا مؤسسيًا متكاملًا يدعم الحوكمة الرشيدة، ويعزز الشفافية والنزاهة، ويسهم في إدارة المخاطر وفق أفضل الممارسات والمعايير الدولية.

وفي هذا السياق، تضطلع إدارة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك المركزي بدور مهم في دعم منظومة الامتثال، من خلال الإسهام في تعزيز البيئة الرقابية، ونشر الوعي بالمتطلبات التنظيمية، ومواكبة المستجدات ذات الصلة، بما يسهم في رفع كفاءة القطاع المالي وتعزيز قدرته على مواجهة المخاطر المرتبطة بالجرائم المالية.

وتكتسب هذه الجهود أهمية متزايدة في ظل التطور المستمر في أنماط الجرائم المالية وأساليبها، الأمر الذي يجعل تنمية الكفاءات الوطنية، وتعزيز القدرات المؤسسية، وتطوير المعرفة المهنية، عناصر أساسية لضمان فاعلية منظومة الامتثال واستدامتها، وترسيخ ثقافة مؤسسية قائمة على الالتزام والمسؤولية.

ويأتي تطبيق منهجية الامتثال القائم على المخاطر كأحد المفاهيم الحديثة التي تعزز كفاءة العمل الرقابي، حيث تركز المؤسسات على فهم طبيعة المخاطر وتقييمها واتخاذ التدابير المناسبة للتعامل معها، بما يحقق التوازن بين دعم النشاط المالي والحفاظ على سلامة النظام المالي ونزاهته.

ويظل نجاح منظومة الامتثال مرهونًا بتكامل الأدوار بين الجهات المعنية، والالتزام بالتشريعات والضوابط التنظيمية، وتعزيز التعاون بما يدعم سلامة القطاع المالي ويحافظ على نزاهته، ومن هذا المنطلق، تمثل جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أحد المكونات الرئيسة للإطار الرقابي، بما يسهم في تعزيز الثقة بالقطاع المالي، ودعم استقراره، وترسيخ مقومات التنمية الاقتصادية المستدامة.

إن الامتثال لم يعد مجرد متطلب تنظيمي، بل أصبح قيمة مؤسسية تعكس مسؤولية المؤسسات المالية تجاه حماية النظام المالي وتعزيز قدرته على مواجهة التحديات، بما يرسخ الثقة ويواكب المتغيرات المتسارعة في البيئة المالية محلياً ودولياً.

التوعية المالية أساس الاستقرار الاقتصادي

تُعد التوعية المالية أحد المرتكزات الأساسية لتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي، إذ تسهم في تمكين الأفراد من اتخاذ قرارات مالية واعية ومسؤولة، وتشجع على الاستخدام الآمن والسليم للخدمات والمنتجات المصرفية. ويؤدي رفع مستوى الثقافة المالية إلى تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي، ونشر الوعي بأهمية الادخار والتخطيط المالي، والحد من مخاطر الاحتيال المالي، بما ينعكس إيجابًا على المجتمع والاقتصاد الوطني. ويحرص البنك المركزي اليمني على دعم الجهود الرامية إلى نشر الثقافة المالية، باعتبارها عنصرًا مهمًا في تعزيز الشمول المالي وتمكين مختلف فئات المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية والاستفادة منها بكفاءة وأمان. إن بناء مجتمع يتمتع بوعي مالي يمثل استثمارًا في مستقبل أكثر استقرارًا، ويسهم في ترسيخ السلوك المالي الرشيد، ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة، وتعزيز سلامة واستقرار النظام المالي.

الإدارة العامة للشئون الإدارية بالبنك المركزي اليمني تمنح الموظفين البارزين شهادات تقديرية

المركزي المصري يرى مساراً أفضل للتضخم لكنه يفضل تثبيت الفائدة

البنك المركزي/ متابعات:

حسّن البنك المركزي المصري من رؤيته لمسار التضخم، متوقعاً أن يبلغ ذروته في الربع الثالث من 2026 قبل أن يبدأ في التراجع تدريجياً «وصولاً إلى معدلات أحادية الرقم»، لكنه فضّل الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير «للحفاظ على هامش موجب مناسب في سعر العائد الحقيقي».

قالت لجنة السياسة النقدية في بيان عقب اجتماعها لمناقشة الأمر إن تحسن سعر الصرف و«الانحسار واسع النطاق للضغوط التضخمية» سيُساهمان في أن يكون تسارع معدل التضخم السنوي حتى الربع الثالث بوتيرة أقل من توقعاتها في اجتماع مايو، بما يساعد على احتواء «الأثر غير المواتي لفترة الأساس».

ورغم أن اللجنة أبقت على تقديراتها بأن يقترب التضخم من مستهدف البنك خلال النصف الثاني من 2027، جاءت صياغة البيان أقل تشدداً من بيان مايو في وصف موقف السياسة النقدية، إذ قالت إن المسار المتوقع سيكون مدعوماً بسياسة نقدية «تتسم بدرجة مناسبة من التقييد»، بعدما كان البيان السابق قد أشار إلى «تقييد نقدي» لدعم عودة التضخم إلى المستهدف البالغ 7% (زائد أو ناقص 2%).

ويشير البيان إلى ارتياح صانعي السياسة النقدية لمسار التضخم دون الحاجة إلى الإسراع في استئناف خفض أسعار الفائدة في وقت تتجه فيه البنوك المركزية الكبرى لاتباع سياسات أكثر حذراً بسبب تداعيات الحرب في الشرق الأوسط، خاصة بعد التصعيد العسكري الأخير بين الولايات المتحدة وإيران، والذي أدى إلى ارتفاع أسعار النفط بعد أن كانت تراجعت عقب الاتفاق المبدئي بين البلدين.

صندوق النقد العربي ينظم اجتماع المكتب الدائم لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

البنك المركزي/ متابعات:

نظم صندوق النقد العربي في أبو ظبي اجتماع المكتب الدائم لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، في إطار التحضير للدورة الخمسين للمجلس المقرر عقدها في 29 سبتمبر (أيلول) 2026، لبحث أولويات العمل النقدي والمالي العربي.

ويترأس الاجتماع معالي أمنة ميرغني حسن، محافظ بنك السودان المركزي، رئيس الدورة الحالية للمجلس، بمشاركة أعضاء المكتب الدائم، وسعادة السفير الدكتور علي بن إبراهيم المالكي، الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية، وسعادة الدكتور فهد بن محمد التركي، المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي.

ونناقش الاجتماع عدداً من الموضوعات ذات الأولوية، تشمل الاستقرار المالي والسياسة الاحترازية الكلية، ودور السياسة النقدية في تعزيز تنافسية الصادرات، والتقدم في تنفيذ مبادرة المدفوعات الفورية الشاملة، وإعادة حوكمة المؤسسة الإقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية "بنّى"، ومقترح إنشاء فريق عمل للذكاء الاصطناعي، إلى جانب متابعة إعداد التقرير السنوي للاستقرار المالي والتقرير الاقتصادي العربي الموحد، واستعراض تقرير أمانة المجلس.

وأكد سعادة الدكتور فهد بن محمد التركي، المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي، أن اجتماع المكتب الدائم يجسد حرص المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية على تعزيز التنسيق وتطوير السياسات والمبادرات المشتركة، بما يدعم الاستقرار النقدي والمالي ويعزز جاهزية القطاع المالي العربي لمواكبة المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية.

كما أوضح سعادته استمرار التزام صندوق النقد العربي، بصفته الأمانة الفنية للمجلس، بدعم أعمال المجلس ولجانه وفرق عمله، بما يدعم تطوير العمل النقدي والمالي العربي، معرباً عن شكره وتقديره لدولة الإمارات العربية المتحدة، دولة مقر الصندوق، على ما تقدمه من دعم وتسهيلات تمكّن الصندوق من أداء مهامه.

صندوق النقد العربي يُصدر العدد (125) من النشرة الفصلية لأداء أسواق الأوراق المالية العربية

البنك المركزي/ متابعات:

أصدر صندوق النقد العربي العدد (125) من النشرة الفصلية لأداء أسواق الأوراق المالية العربية، الذي يستعرض أبرز تطورات الأسواق المالية العربية خلال الربع الثاني من عام 2026.

وأظهرت النشرة تحسن أداء غالبية مؤشرات أسواق الأوراق المالية العربية، حيث ارتفعت مؤشرات ثلاث عشرة بورصة عربية مقابل تراجع ثلاث بورصات فقط، فيما سجل المؤشر المركب لصندوق النقد العربي انخفاضًا طفيفًا بنسبة 0.16 في المائة مقارنة بنهاية الربع الأول من عام 2026، وارتفع بنسبة 1.08 في المائة على أساس سنوي.

وتصدرت بورصة تونس الأسواق العربية من حيث ارتفاع المؤشرات الرئيسية بنسبة 29.28 في المائة، تلتها البورصة المصرية بنسبة 11.40 في المائة، ثم سوق دبي المالي بنسبة 9.59 في المائة، وسوق دمشق للأوراق المالية بنسبة 9.32 في المائة، فيما سجلت السوق المالية السعودية وبورصة مسقط أبرز التراجعات خلال الفترة بنسبة 4.00 في المائة و8.09 في المائة على التوالي، بينما انخفض مؤشر سوق العراق للأوراق المالية بنسبة 0.61 في المائة.

وعلى صعيد القيمة السوقية، انخفضت القيمة السوقية الإجمالية للأسواق المالية العربية بنسبة 0.59 في المائة، بما يعادل 25.72 مليار دولار أمريكي، لتبلغ نحو 4316.88 مليار دولار أمريكي بنهاية الربع الثاني من عام 2026، مقارنة بنحو 4342.60 مليار دولار أمريكي في نهاية الربع الأول. وفي المقابل، ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 8.70 في المائة لتصل إلى نحو 292.46 مليار دولار أمريكي، مقارنة بنحو 269.03 مليار دولار أمريكي خلال الربع الأول من عام 2026.

ويأتي إصدار هذه النشرة في إطار دور صندوق النقد العربي كشريك فكري ذو مكانة، من خلال توفير البيانات والتحليلات الاقتصادية التي تدعم متخذي القرار، وتعزز فهم تطورات أسواق الأوراق المالية العربية، بما يسهم في دعم الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام في الدول العربية.

سوريا تبحث خطط التعافي الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي

البنك المركزي/ متابعات:

بحث وزير المالية السوري محمد يسر برنية، مع بعثة المشاورات لصندوق النقد الدولي، التي تزور دمشق، للاطلاع على التطورات الاقتصادية والمالية في سوريا، وأولويات المرحلة المقبلة، في إطار دعم التعافي الاقتصادي وتعزيز التعاون الفني بين الجانبين.

وأوضحت وزارة المالية، عبر قناتها على تلغرام، أن الاجتماع، الذي عُقد في مقر الوزارة، ركّز على تطوير إطار الاقتصاد الكلي والمالي متوسط الأجل، وتحسين جودة البيانات الاقتصادية والمالية، وتعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية، بما يدعم بناء سياسات مالية أكثر كفاءة ودقة.

كما ناقش الجانبان استدامة الدين العام، وإصلاح القطاع المالي، وتطوير الإدارة الضريبية، إلى جانب جهود وزارة المالية في تطوير أدوات التمويل الحديثة، بما فيها الصكوك السيادية، ودعم دور الأسواق المالية في المرحلة المقبلة.

وتم التأكيد خلال اللقاء على أهمية مواصلة التعاون في مجالات بناء القدرات وتطوير المؤسسات المالية، بما يسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتهيئة بيئة أكثر دعماً للاستثمار والنمو.

الفيدرالي الأمريكي يثبت سعر الفائدة دون تغيير

البنك المركزي/ متابعات:

أبقى مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، سعر الفائدة الرئيسي دون تغيير ضمن نطاق 3.50 إلى 3.75%، في خطوة جاءت متوافقة مع توقعات الأسواق، وذلك للمرة الخامسة على التوالي.

وجاء قرار تثبيت أسعار الفائدة بعد تصويت أعضاء لجنة السوق المفتوحة بأغلبية 9 أصوات مقابل 3، في إشارة إلى استمرار نهج البنك المركزي في التريث وتقييم تطورات الاقتصاد الأمريكي قبل اتخاذ أي خطوات جديدة بشأن السياسة النقدية.

وأكد الاحتياطي الفيدرالي في بيانه أن النشاط الاقتصادي يواصل التوسع بوتيرة ثابتة رغم استمرار ارتفاع مستوى عدم اليقين، مشيرًا إلى أن نمو الإنتاج والاستثمار الرأسمالي يشهدان تحسنًا خلال الفترة الأخيرة.

وفيما يتعلق بالتضخم، أشار الاحتياطي الفيدرالي إلى أنه لا يزال مرتفعًا نسبيًا مقارنة بالمستهدف البالغ 2%، موضحًا أن ذلك يعود جزئيًا إلى صدمات العرض في بعض القطاعات، وعلى رأسها قطاع الطاقة.

البنك الدولي يحذر: «أسوأ سيناريو» للنمو العالمي بات قريباً

البنك المركزي/ رويترز:

حذر كبير الاقتصاديين في البنك الدولي، إندرميت غيل، من أن تصاعد الأعمال العدائية بين الولايات المتحدة وإيران قد يؤدي إلى إشعال موجة جديدة من التضخم، ودفع أسعار الفائدة إلى مستويات أعلى، وخفض النمو الاقتصادي العالمي إلى 1.3 بالمئة فقط، مقارنة مع 2.9 بالمئة من العام الماضي.

ونقلت وكالة «رويترز» عن غيل قوله إن البنك الدولي وضع ثلاثة سيناريوهات محتملة في توقعاته الاقتصادية الأخيرة، بسبب حالة الضبابية الشديدة المحيطة بالحرب في الشرق الأوسط.

وأوضح غيل، الذي سيتقاعد في نهاية أغسطس، أن أسوأ سيناريو، وهو استمرار الأعمال القتالية لستة أشهر أو أكثر، بات قريباً من التحقق - وبحسب هذا السيناريو، سيرتفع معدل التضخم العالمي الرئيسي إلى 4.5 بالمئة.

وأضاف أن استمرار القتال وتضرر البنية التحتية النفطية في المنطقة سيؤدي أيضاً إلى تفاقم أزمة الأمن الغذائي، من خلال تعطيل شحنات الأسمدة والهيليوم والكبريت اللازمة للقطاع الزراعي، مما سيطلق سلسلة من التداعيات غير المباشرة، تشمل ارتفاع أسعار الفائدة.

وتعد تصريحات غيل الأولى لمسؤول رفيع في البنك الدولي منذ التصعيد الحاد في التوترات بين واشنطن وطهران.

وقال: «تقديري الشخصي أننا قد نكون على بعد بضعة أشهر فقط من ذلك، لأننا لم نشهد بعد ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية، مضيفاً «أنه بمجرد تسارع التضخم، فقد لا يستغرق الأمر سوى بضعة أشهر قبل أن تواجه الدول المثقلة بالديون صعوبات خطيرة في الوفاء بالتزامات خدمة ديونها.

وأوضح أن مؤشرات الضغوط بدأت تظهر بالفعل، إذ طلبت بعض الدول التي تعاني من نقص السيولة من صندوق النقد الدولي زيادة حجم برامج القروض الحالية، كما طلبت باكستان من الولايات المتحدة توفير تسهيل بقيمة 10 مليارات دولار لدعم استقرار سعر الصرف، وفقاً لمصدر مطلع على الأمر.

وأظهرت توقعات البنك الدولي، أن 40 بالمئة من الدول منخفضة ومتوسطة الدخل تعاني بالفعل من ضائقة ديون أو تواجه مخاطر مرتفعة للوقوع فيها.

الحرب في الشرق الأوسط تفرض تحديات على الاستقرار المالي العالمي

البنك المركزي/ متابعات:

استهلت الأسواق المالية العالمية عام 2026 بأداء قوي، فقد ارتفعت أسعار الأصول عبر الأسواق الرئيسية، وانحسرت التقلبات، وتيسرت الأوضاع المالية قياسا بالمعايير التاريخية، غير أن هذه البيئة المواتية تواجه في الوقت الراهن اختبارًا صعبًا في ظل الحرب الدائرة في الشرق الأوسط.

وقد تمكنت الأسواق حتى الآن من الصمود وامتصاص آثار الصدمة، مع استمرار عملها بسلاسة رغم التراجع الكبير في أسعار الأصول، غير أن هذه الصلابة ينبغي ألا تُفسر على ظاهرها دون تحليل، فهي تعكس دورات من التصعيد والتهدئة، والتطوير الهيكلي للنظام المالي، وتجنب تحول سلبي حاسم قد يقود إلى تراجع مستمر في الأسواق.

وشكلت التوقعات التضخمية، القناة الرئيسية لانتقال تداعيات الصراع إلى الأسواق، فقد أدى ارتفاع أسعار الطاقة إلى زيادة معدلات تعادل التضخم والعائدات عبر الاقتصادات المتقدمة والصاعدة، وارتفعت أسعار الفائدة قصيرة الأجل بوتيرة تجاوزت أسعار الفائدة طويلة الأجل، مما أدى إلى استواء منحنيات العائد.

ويبرز ذلك في التحديات التي تواجه البنوك المركزية، ففي ظل التصاعد الحاد في مخاطر التضخم على المدى القريب، يتعين أن تواصل السياسة النقدية التركيز على استقرار الأسعار، ومن ناحية أخرى، كلما طال أمد الحرب، تعمقت تداعياتها على النمو الاقتصادي وأسواق العمل— وهو ما قد ينعكس في استواء منحنى العائد حال استمرار هذا الاتجاه، وفي هذا السياق، يتطلب تثبيت التوقعات التضخمية التواصل الواضح، والمصداقية، والاستقلالية المؤسسية، وتشديد السياسات النقدية في الوقت الملائم عند اللزوم.

لذلك، لا تتمثل مهمة صناع السياسات في التنبؤ بالصدمة المقبلة، وإنما في الحد من مواطن الضعف وتعزيز قدرة النظام على امتصاص الضغوط دون مفاقمتها. وفي ظل صدمات الإمداد المتكررة، وتصاعد الضبابية الجغرافية-السياسية، لم يعد الاستقرار المالي أمرا مسلما به، بل غاية تتعين حمايتها باستمرار.

البنك المركزي

نشرة دورية فصلية تصدر عن/ البنك المركزي اليمني - عدن

المشرف العام/
أ. أحمد أحمد غالب
المحافظ

المشرف المساعد/
د. محمد عمر باناجه
نائب المحافظ

تعريف السياسة النقدية

هي مجموعة الإجراءات والقرارات التي يتخذها البنك المركزي لإدارة السيولة وأسعار الفائدة والمعروض النقدي، بهدف تحقيق استقرار الأسعار، والحفاظ على استقرار النظام المالي، ودعم النمو الاقتصادي المستدام.

برئاسة محافظ البنك، رئيس مجلس الإدارة..

مجلس إدارة البنك المركزي اليمني يعقد اجتماعه الدوري السابع لعام 2026

البنك المركزي/ خاص:

عقد مجلس إدارة البنك المركزي اليمني اجتماعه الدوري السابع لعام 2026، برئاسة الأستاذ أحمد أحمد غالب، محافظ البنك المركزي رئيس مجلس الإدارة، وبحضور أعضاء المجلس.

وفي مستهل الاجتماع، استمع مجلس الإدارة إلى تقرير موجز قدمه المحافظ، استعرض فيه أبرز المستجدات الاقتصادية والمالية، وسير تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الشاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية، والإجراءات التي اتخذتها الحكومة والبنك المركزي لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي، وتحسين كفاءة الأداء المؤسسي، ومواصلة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية.

كما استعرض المحافظ أمام المجلس نتائج مشاورات الوفد اليمني مع بعثة صندوق النقد الدولي، التي عُقدت مؤخراً في العاصمة الأردنية عمّان، والتي تُوجت بالتوصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء بشأن برنامج الإصلاح الذي يراقبه خبراء صندوق النقد الدولي (Staff-Monitored Program – SMP). وأوضح أن البرنامج يمثل إطاراً متكاملاً لدعم جهود الحكومة والبنك المركزي في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية والمؤسسية، بما يسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي، وتعزيز ثقة المجتمع الدولي وشركاء التنمية، وتهيئة الظروف اللازمة لاستقطاب المزيد من الدعم الفني والمالي.

وأكد المحافظ أن نجاح تنفيذ البرنامج يتطلب التزاماً كاملاً وتنسيقاً وثيقاً بين مختلف مؤسسات الدولة، كلٌ في نطاق اختصاصه، للوفاء بالإصلاحات والإجراءات المتفق عليها، باعتبار ذلك مسؤولية وطنية مشتركة تسهم في تحقيق أهداف البرنامج وتعزيز فرص التعافي الاقتصادي.

بعد ذلك، استعرض المجلس عدداً من الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، وفي مقدمتها تطورات الأوضاع النقدية والمصرفية، ومستوى تنفيذ قرارات المجلس السابقة، وسير العمل في البرامج والمشروعات التي ينفذها البنك المركزي، الرامية إلى تعزيز الاستقرار النقدي والمالي، والمحافظة على سلامة القطاع المصرفي، ورفع كفاءة أنظمة الدفع والخدمات المالية.

كما ناقش المجلس عدداً من التقارير الفنية والإدارية والرقابية، واطلع على مستجدات تنفيذ خطط البنك المتعلقة بتطوير البنية المؤسسية، وتعزيز الحوكمة والرقابة والالتزام، وتحديث الأطر التنظيمية والرقابية وفق أفضل الممارسات الدولية، بما يعزز الثقة بالقطاع المصرفي، ويوسع نطاق الشمول المالي، ويرتقي بجودة الخدمات المصرفية.

وأكد مجلس الإدارة أهمية مواصلة تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية الذي تتبناه الحكومة بالتعاون مع البنك المركزي، باعتباره خارطة طريق لتعزيز الاستقرار الاقتصادي، وترسيخ الانضباط المالي والنقدي، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز ثقة الشركاء الإقليميين والدوليين بالاقتصاد اليمني، بما يسهم في دعم مسار التعافي الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

وقد تمخض عن الاجتماع عدد من القرارات المتعلقة بالموضوعات المعروضة، وكُلِّفت القطاعات المعنية باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها.

الإعلام المتخصص ضرورة لا ترفاً

عدنان الجعفري
رئيس التحرير

تصدر اليوم نشرة «البنك المركزي اليمني» لتكون صوت السياسة النقدية والاقتصادية، ونافذة يطل منها البنك المركزي على الرأي العام، وعلى شركائه من المؤسسات المالية والاقتصادية والإعلامية والمواطن.

لسنا نشرة خبرية تقليدية فقط، نحن منبر يعكس جهود البنك المركزي في الحفاظ على استقرار العملة، وتعزيز الشفافية، وتطوير القطاع المصرفي، ومواكبة المتغيرات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية.

وفي هذه المرحلة التي يمر بها وطننا، يصبح الإعلام المتخصص ضرورة لا ترفاً، فالقرار الاقتصادي يحتاج إلى فهم، والسياسة النقدية تحتاج إلى شرح، والمواطن يحتاج إلى معلومة موثوقة بعيداً عن الشائعات والتأويل.

سنحرص في «البنك المركزي اليمني» أن تكون كلمتنا مسؤولة، وتحليلنا مهنياً، وطرحنا موضوعياً، وسننقل قرارات البنك وسياساته كما هي، ونفتح مساحة للحوار مع الخبراء والمصرفيين والأكاديميين، ونسلط الضوء على قصص النجاح والتحديات في القطاع المالي.

هدفنا الأول هو بناء ثقة المواطن بالمعلومة، وثقة السوق بالبيانات، وثقة الشركاء بالشفافية والحوكمة والاستقرار النقدي، ومن هذا المنطلق أدعو جميع المُهتمين بالشأن الاقتصادي أن يجعلوا من هذه النشرة مساحة للمساهمة والرأي والبناء؛ فهي لكم ومن أجلكم.

هل تعلم

- أن البنك المركزي هو الجهة المسؤولة عن إصدار العملة الوطنية وإدارة السياسة النقدية في الدولة.
- أن استقرار الأسعار يسهم في الحفاظ على القوة الشرائية للنقود ويعزز الثقة بالاقتصاد.
- أن الادخار المنتظم، مهما كان بسيطًا، يساعد على مواجهة الطوارئ وتحقيق الأهداف المالية المستقبلية.
- أن استخدام القنوات المصرفية الرسمية يساهم في حماية الأموال ويعزز سلامة المعاملات المالية.
- أن رفع مستوى الثقافة المالية يساعد الأفراد على اتخاذ قرارات مالية أكثر وعيًا، ويحد من مخاطر الاحتيال المالي.

البنك المركزي
نشرة دورية فصلية تصدر عن البنك المركزي اليمني - عدن

المستشار الاقتصادي:
د. نشوان القباطي

رئيس التحرير:
عدنان الجعفري

مدير التحرير:
فهد نعمان

سكرتير التحرير:
مرام نوشاد

هيئة التحرير:
محمد البطاني
سامي سهيم
ربيع الأغبري

إخراج وإدارة فنية:
أحمد بافقيه

البنك المركزي اليمني
CENTRAL BANK OF YEMEN
المركز الرئيسي - عدن - الجمهورية اليمنية
www.cby-ye.com